# مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

## الجلسة ٦٠٦٨

الجمعة، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

---

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد ريبير | (فرنسا) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد تشوركن |
| | أوغندا | السيد بوتاغيرا |
| | بوركينا فاسو | السيد تيندربييوغو |
| | تركيا | السيد قرمان |
| | الجماهيرية العربية الليبية | السيد دباشي |
| | الصين | السيد ليو تسن من |
| | فييت نام | السيد بوي ذي غيانغ |
| | كرواتيا | السيد فيلوفيتش |
| | كوستاريكا | السيد فسلدر |
| | المكسيك | السيد هلر |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة بيرس |
| | النمسا | السيد ماير – هارتينغ |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد خليل زاد |
| | اليابان | السيد تاكاسو |

## جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/804)

---



09-21122 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

**توديع السيد زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): حيث أن هذه آخر جلسة لمجلس الأمن يشارك فيها زميلنا السفير زلماي خليل زاد، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، أود أن أعرب له، باسم مجلس الأمن، عن شدة أسفنا إذ يغادرنا كزميل، بل صديق في المقام الأول. زلماي خليل زاد رجل ثوابت فكرية والتزام، وهو رجل ذو موهبة بالدرجة الأولى. وأعتقد أن ما من أحد منا سوف ينسى دفء شخصيته. وإني لعلى يقين من أننا سوف نتذكر لفترة طويلة صدى ضحكاته المدوية في ممرات مجلس الأمن وحوله. وأعرف أننا سنفتقدها.

إن دور الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ليس سهلا. فلديه مزايا المركز والقوة، ولكن في الواقع أيضا فإنه كثيرا ما يتمتع بالوحدة. وزلماي خليل زاد أدى هذا الدور دائما بدرجة عالية من الوقار والكياسة كدبلوماسي عظيم ومفاوض قوي الشكيمة. وظل يطبق دائما القول المأثور القديم: تحاور دائما؛ تفاوض دائما؛ ولا تقطع شعرة معاوية.

إننا جميعا نعرف سيرتكم الشخصية التي تجسد بوضوح المعجزة الأمريكية المتمثلة بالاندماج والنجاح الشخصي. ولكنها تجسد بقوة أيضا الأمم المتحدة والتنوع الثقافي في العالم: أفغانستان التي جاء منها؛ ولبنان حيث ترعرع؛ ثم الولايات المتحدة التي منحته الفرص واستفادت من مواهبه.

وأود أن أؤكد، على وجه الخصوص، كيف تمكن خليل زاد من جعل الولايات المتحدة الأمريكية أقرب إلى الأمم المتحدة بعد فترة عصيبة. ونعلم جميعا كيف أن منظمتنا المشتركة تحتاج إلى الدعم والالتزام النشط من جميع أعضائها، ولا سيما الولايات المتحدة.

ولذلك، يا عزيزي زال، نحن جميعا نتمنى لك كل التوفيق والنجاح في حياتك. وبغية مساعدتك على تحسين لغتك الفرنسية، أقول لك إننا لا نقول وداعا، بل إلى اللقاء.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**الحالة في الصومال**

**رسالة مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/804)**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ممثلي بوروندي وإيطاليا والصومال إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول الأعمال دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد دوالي (الصومال) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلا البلدين الآخرين الآنفي الذكر المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/37 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من أوغندا، إيطاليا،

بوركينا فاسو، بوروندي، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الولايات المتحدة الأمريكية.

معروض على أعضاء المجلس أيضا تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال، الوارد في الوثيقة S/2008/709. كما أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين S/2008/804 و S/2008/846 اللتين تتضمنان رسالتين مؤرختين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهتين من الأمين العام على التوالي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه الآن. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوغندا، بوركينا فاسو، تركيا، الجماهيرية العربية الليبية، الصين، فرنسا، فييت نام، كرواتيا، كوستاريكا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد خليل زاد** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أولا، لكم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على الكلمات الرقيقة والطيبة والدافئة للغاية التي استخدمتموها عندما تكلمتم عني. لقد كان شرفا كبيرا لي أن أمثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وفي مجلس الأمن. وأشكركم، زملائي الأعضاء كافة، على العمل الذي قمنا به معا. وأشكركم أيضا على الصداقة والروح الطيبة والعلاقة التي عملنا من خلالها على التصدي للعديد من التحديات التي واجهناها خلال فترة عملي هنا. وسأفتقدكم جميعا. وأتمنى لكم كل التوفيق إذ يواصل المجلس التصدي للعديد من التحديات التي تؤثر على مستقبل العالم. وسوف أتذكر عملي هنا باعتزاز. وأعتقد أن الولايات المتحدة تحتاج إلى الأمم المتحدة، كما أن الأمم المتحدة بحاجة إلى مشارك نشط في الولايات المتحدة. لذلك، أشكركم مرة أخرى، سيدي، على كلماتكم الرقيقة وقيادتكم الشخصية، وكذلك على العمل الذي أديناه أنت وأنا معا.

كما أود أن أشكر زملائي على تأييدهم بالإجماع لقرارنا بشأن الصومال اليوم. وإنني أعتز بالدور الذي قامت به الولايات المتحدة في المساعدة على دفع مسألة الصومال لتصبح في صدارة اهتمام المجلس.

إن الصومال هو أحد أكثر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي تعقيدا. ونوقش أحد أعراض عدم استقراره، وهي آفة القرصنة، في وقت سابق من هذا الأسبوع في هذا المبنى حيث اجتمع ٢٤ بلدا للاتفاق على آلية لتنسيق الجهود الدولية لمعالجة هذه المشكلة. ومع ذلك، لا يسعنا أن ننظر إلى الصومال من خلال منظار القرصنة فحسب. فنحن بحاجة إلى اتباع نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في الصومال، التي تشمل المسائل السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية.

يسعى القرار الذي اتُخذ اليوم إلى معالجة هذه الأسباب الجذرية من خلال التزام واضح بأن يتحمل مجلس الأمن مسؤولياته فيما يتعلق بالصومال. وينص القرار أيضا على أن الأمم المتحدة ستعزز هذا الالتزام بدعم لوجستي

ملموس لقوات الاتحاد الأفريقي. ونعتزم تقديم هذا الدعم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتمكينها من مواصلة توفير الأمن للبنى التحتية الإنسانية الرئيسية في مقديشو حتى ١ حزيران/يونيه، وهو التاريخ الذي سيتخذ المجلس بحلوله قرارا بشأن التحرك نحو إنشاء قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

ونحن إذ نتحمل مسؤوليتنا، يوضح هذا القرار أن المسؤولية النهائية عن تحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار تقع على عاتق الصوماليين أنفسهم. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة العملية السياسية، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، السيد أحمدو ولد عبد الله، وتدعو جميع أصحاب المصلحة الصوماليين إلى نبذ العنف والانخراط بشكل بنّاء في تشكيل حكومة وحدة من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين والحكم الفعال في الصومال. كما نولي أهمية كبيرة لإنشاء، بموجب قوات أمن صومالية مشتركة، بموجب أحكام اتفاق جيبوتي للسلام، لتتولى المسؤولية عن كفالة الأمن في البلد، في آخر المطاف.

وأخيرا، أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على مجاملتكم وعلى العمل الذي تقومون به جميعا، وعلى ما قمنا به من عمل معا. وأتمنى لكم كل التوفيق. إلى اللقاء.

**السيدة بيرس** (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتكلم تعليلا للتصويت. ولكن، قبل أن أفعل ذلك، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى للإشادة بالسفير خليل زاد.

لقد كان من الصعب حقا على مجلس الأمن تناول المسألة المتعلقة بالحالة في الصومال. ولدى اتخاذ قرار، كان لا بد من مراعاة العديد من العوامل – المتصلة بالمجالات السياسية والأمنية والإنمائية – اقترانا بضرورة بناء سلام يمكن حفظه. وأود أن أعرب عن شكر حكومة بلدي ووزير الخارجية إلى الولايات المتحدة والوزيرة رايس، على كل ما قاما به من عمل دؤوب بشأن هذا القرار، لا سيما جهودهما من أجل أن تؤخذ شواغل الآخرين، بما فيها شواغل المملكة المتحدة، في الاعتبار. كما أود أن أشكر الأمين العام على ما أسداه، هو وطاقم موظفيه، من مشورة للمجلس بشأن هذه المسألة لمساعدتنا في التوصل إلى نتيجة متوازنة.

ونعتقد أن القرار الحالي يشكل سبيلا جيدا للمضي قدما، يأخذ العوامل الأساسية ذات الصلة في الحسبان. ومن الأهمية بمكان أن القرار يقضي بتعزيز الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. فقوات البعثة تقوم بعمل صعب في ظروف عصيبة، ونحن نحييها على ما تقوم به من عمل. ويأذن هذا القرار بنشر بعثة للأمم المتحدة معنية بالدعم اللوجستي، بما في ذلك المعدات والخدمات التي ستدعم عملية الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في الصومال. ويطلب إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا لكفالة استمرار تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفيما يتعلق بعنصر الأنصبة المقررة، نعتقد أن الترتيب المتعلق بالتمويل الوارد في القرار يمكن تنفيذه، غير أننا سنحتاج إلى رصده بصورة وثيقة، وبطبيعة الحال، يجب ألا يتجاوز صلاحيات الجمعية العامة.

ثانيا، يقضي القرار باتخاذ قرار ثان بشأن ما إذا كان من الضروري إنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وتلك نقطة هامة بالنسبة لحكومة بلدي، استنادا إلى أفضل الممارسات التي وضعها الإبراهيمي، وإلى سبيل شامل وواقعي للمضي قدما. وعندما يحين الوقت لكي يتخذ المجلس ذلك القرار، ستنظر حكومة بلدي في تقييم العوامل التالية: الحالة في الميدان، لا سيما الحالة السياسية والأمنية، والقضية المتعلقة بما إذا كان هناك سلام مستدام يمكن أن تحفظه قوات الخوذ الزرق على نحو واقعي؛ والأمور الكفيلة بأن تخدم على

أفضل وجه مصلحة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة عموما. ونتطلع إلى أن يتناول تقرير الأمين العام تلك المسائل بالكامل، حتى يتسنى للمجلس اتخاذ قرار مستنير في الوقت المناسب.

وأخيرا، يتيح القرار زخما متجددا لتنفيذ اتفاق جيبوتي، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم توصيات، بما في ذلك خيار عقد مؤتمر دولي لتحقيق ذلك الهدف. ولكي نتأكد من أن ذلك الأمر لا يعتريه أي شك بتاتا، أود أن أشدد على أن المقصود بهذا التنفيذ وهذا الزخم المتجدد ليس استبدال اتفاق جيبوتي، بل تعزيزه. ولذلك، سيتعين على الأطراف أيضا أن تجدد جهودها.

**السيد تاكاسو** (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أتكلم تعليلا للتصويت، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين للإشادة بحرارة بزميلنا المنتهية ولايته، السفير خليل زاد، وهو ممثل مقتدر للغاية للولايات المتحدة. ونحن سعداء ومحظوظون كثيرا لأننا عملنا معه، ولو لفترة قصيرة. وأتمنى له التوفيق في مساعيه المقبلة.

واليابان تتشاطر الشواغل الخطيرة بشأن الحالة في الصومال: أولا، بشأن انعدام الاستقرار السياسي والأمن؛ ثانيا، بشأن استمرار أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحله. ولا بد للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة ومكثفة لمعالجة تلك الشواغل.

وفيما يتعلق بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال والمنطقة، فإننا نقدر الدور الهام الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ونقر بضرورة تعزيز البعثة.

وفي بداية الأمر، أوصى الأمين العام في آخر تقرير صادر عنه (S/2008/709) وفي رسائله بأن إنشاء قوة متعددة الجنسيات سيكون خيارا مناسبا بالنظر إلى الحالة في الميدان.

وبعد ذلك، قدم الأمين العام، في آخر رسالة له، مؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/804)، تقييمه بأن دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال سيمهد السبيل في آخر المطاف لنشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، رهنا بالتقدم المحرز في العملية السياسية وبتحسن الحالة الأمنية.

وتدعم اليابان نهجا من مرحلتين لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال. في المرحلة الأولى، يجري تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعدئذ، ووفقا لتطور الظروف الضرورية، تنشأ في المرحلة الثانية، عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وعليه، يسرنا أن نشارك في اتخاذ القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) بالإجماع، ونقدر الدور الريادي الذي اضطلعت به الولايات المتحدة بصورة خاصة. وقد أكد المجلس نيته إنشاء عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال كقوة لاحقة لبعثة الاتحاد الأفريقي، رهنا باتخاذ قرار آخر بحلول ١ حزيران/يونيه، وعلى أساس النظر في تقرير الأمين العام الذي سيصدر بحلول ١٥ نيسان/أبريل.

وبهذه المناسبة، أود أن أشدد على مبدأين هامين بالنسبة لوفد بلدي، يتعلقان بإنشاء بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، وتقديم دعم الأمم المتحدة لعملية أذن بها مجلس الأمن لكنه لم ينشئها بالضرورة.

أولا، استخلصت الأمم المتحدة العديد من الدروس الهامة على مدى السنوات في مختلف عمليات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وفي الصومال ذاته، استوعبت الأمم المتحدة دروسا صعبة من مشاركتها السابقة في الإذن بنشر قوة متعددة الجنسيات، ومن بعثات سابقة لحفظ السلام. ومن بين تلك الدروس الكثيرة، هناك درس يكتسي أهمية بالغة لا نغالي في تأكيدها. فعندما يتخذ المجلس قرارا بإنشاء عملية جديدة، يجب ألا يكون مستصوبا فيه فحسب،

بل يمكن تنفيذه على نحو فعال أيضا. والمسؤولية الرئيسية عن عواقب القرار تقع على عاتق المجلس، وليس على الأمين العام أو الأمانة العامة.

وفي القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، أكد المجلس عزمه على تزويد عمليات حفظ السلام بولايات واضحة، ذات مصداقية، ويمكن تنفيذها. كما تعهد المجلس بكفالة أن تتناسب المهام الموكولة لعمليات حفظ السلام مع الحالة في الميدان، بما في ذلك عوامل مثل فرص النجاح.

وستدرس اليابان بأكبر قدر من الاهتمام التقييم الذي سيقدمه الأمين العام في تقريره لشهر نسيان/أبريل، بما في ذلك بشأن المستجدات في الحالتين السياسية والأمنية في الصومال. وسنشارك بفعالية في المناقشة التي سيجريها المجلس بغية اتخاذ قرار بشأن إمكانية نشر عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، تأخذ في الحسبان تماما جميع الاعتبارات ذات الصلة. وباعتبار اليابان عضوا مسؤولا في المجلس، فإنها ترى من الأهمية بمكان أن يتخذ هذا القرار بعد النظر بصورة متأنية في جدوى وفعالية النشر المقترح، حتى يتسنى تنفيذ القرار على نحو فعال.

وتتعلق النقطة الثانية التي أود أن أتناولها بالدعم اللوجستي. وأود أن اشدد على أهمية احترام القواعد الراسخة وآليات الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في الميثاق بوضوح، بما في ذلك في مادته ١٧. ومن المهم أيضا احترام اختصاص الجمعية العامة بشأن الجوانب المالية والإدارية لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الأنشطة، مثل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي تأذن بها الأمم المتحدة لكن تنفذها كيانات غير الأمم المتحدة. وستكون لدى اليابان تحفظات جادة بشأن المساس بمبدأ الاكتفاء بتمويل نفقات أنشطة الأمم المتحدة من خلال الاشتراكات الإجبارية، لا سيما إذا كان مجلس الأمن هو من يفعل بذلك.

وفي ذلك الصدد، يطلب القرار المتخذ للتو إلى الأمين العام أن يزود بعثة الاتحاد الأفريقي بمجموعة من عناصر الدعم اللوجستي كيما يتسنى إدماج قواتها في عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وترى اليابان أنه من المهم أن تقوم الجمعية، بناء على طلب الأمين العام، باستعراض متأن لمجموعة العناصر تلك في ضوء القرارات السابقة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقترحة بصورة شفافة وخاضعة للمساءلة، وفقا لقواعد الأمم المتحدة ولوائحها التنظيمية ذات الصلة.

أخيرا، أود أن أجدد التأكيد على أهمية تعزيز العملية السياسية، التي تكتسي أهمية أساسية لإحلال السلام واستتباب الأمن. وتؤيد اليابان اتفاق جيبوتي للسلام، الذي ينبغي أن يحظى بمزيد من الزخم وأن يُيسَّر في بيئة أكثر أمنا.

يحدونا الأمل في أن يسهم تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في هذه العملية السياسية. ونتوقع أن تتبع الأمم المتحدة نهجاً متسقاً، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

ومن الأهمية بمكان أيضاً تعزيز ملكية الصوماليين لهذه العملية من خلال بناء قدرات الحكومة الاتحادية الانتقالية على المستويين الاتحادي والمحلي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم قوات الأمن الانتقالية المشتركة والشرطة.

لقد أسهمنا مؤخراً في تحسين القطاع الأمني في الصومال ومراقبة حدود البلاد بتقديم ٥ ملايين دولار من خلال المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن خلال الدعم الملموس من قبل المجتمع الدولي. سيتم تعزيز السلم والاستقرار الدائمين على أرض الواقع.

**السيد تشوركن** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أضم صوتي إلى صوتكم في عبارات الثناء البليغة لزميلنا الأمريكي، السفير خليل زاد. وأتفق تماماً مع ما ذكرتموه وأود أن أعرب عن امتناني للسفير خليل زاد على إسهامه في عمل مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل. إننا نعرف أن طبيعة العمل في مجلس الأمن تعني أننا نجلس في بعض الأحيان في مواجهة بعضنا بعضاً ونجلس أحياناً في نفس الجانب من الطاولة، ويبدو لي أن عمل مجلس الأمن كان يكسب دائماً عندما كنا نجلس في نفس الجانب من الطاولة. وينبغي بذل كل جهد في ذلك الصدد، وأنا أعرف أن السفير خليل زاد كان يعمل بهذا الأسلوب. وأتمنى له كل النجاح في جميع مشاريعه المستقبلية. وبما أن عبارات الوداع الفصيحة التي ألقاها الرئيس لم تكن بالإنكليزية، سأعتمد على ما يقابلها تماما بالروسية. نحن لا نقول ''وداعاً'' بل نقول ''إلى اللقاء''.

أنتقل إلى البند الذي تجري مناقشته اليوم، وهو القرار الذي أصدرناه للتو، وأود أن أبدي الملاحظات التالية.

لقد أولى مجلس الأمن مؤخرا اهتماماً شديدا للحالة في الصومال وذلك من خلال إصدار مجموعة كاملة من القرارات والبيانات لدعم التسوية السياسية في ذلك البلد ومكافحة القرصنة وتشغيل آلية الجزاءات المحددة الأهداف. ولقد أصدرنا اليوم قراراً مهماً جديداً لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

تؤيد روسيا أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والهدف من القرار هو تعزيز الانتشار الكامل للبعثة والإعداد لتحولها المحتمل إلى عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة. وسيتوقف أي قرار يتخذه مجلس الأمن مستقبلاً بشأن نشر عملية حفظ سلام للأمم المتحدة في الصومال، بدرجة كبيرة، على التزام الصوماليين أنفسهم بالسلام وحدوث تحسن كبير في الحالة الأمنية في بلادهم وتحقيق تقدم جدي في التسوية السياسية. وبهذا الخصوص، نعتقد أن إجراءات الميزانية المعمول بها في نقل أصول الأمم المتحدة إلى البعثة سيتم احترامها بالكامل من خلال تقسيم اختصاصات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وترحب موسكو كثيرا بتوقيع اتفاق جيبوتي. ونحن نطالب جميع أطراف الصراع الصومالي بأن تلتزم التزاماً صارماً بالاتفاقات التي تم التوصل إليها وبأن تعمل معاً بصورة بناءة لدفع عملية توطيد مجتمعها وإعادة إقامة الدولة واستعادة السلام على الأجل الطويل في البلاد.

ولا شك في أن المسؤولية الرئيسية في التغلب على هذه الأزمة التي طال أمدها تقع أساساً على عاتق الصوماليين أنفسهم. ويؤيد الاتحاد الروسي جهود الحكومة الاتحادية الانتقالية لاستعادة القانون والنظام وتحقيق المصالحة الوطنية وتوفير الدعم لسيادة الدولة والسلامة الإقليمية للبلاد.

إن القرار الذي أصدرناه للتو ينص على زيادة المساعدات لدعم عملية السلام الصومالية. ومن شأن إحراز تقدم في هذا المجال أن يساعد على حل مجموعة المشاكل بأكملها، بما في ذلك القضاء على القرصنة قبالة ساحل الصومال. وقد شاركت روسيا في تأسيس مجموعة الاتصال بشأن القرصنة حول الصومال، والتي ستدور أنشطتها بصفة عامة في إطار الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في ذلك البلد.

ونتطلع إلى التنفيذ الكامل والفعال لهذا القرار بتعاون جميع الأطراف بصورة بناءة مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

**السيد هلر** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أردد عباراتكم اليوم عن أن هذه الجلسة هي الأخيرة التي يحضرها السفير خليل زاد بصفته

الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وأود أن أسلط الضوء على إسهاماته في عمل المنظمة والتواضع والاحترام اللذين أبداهما دوماً تجاه نظرائه من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بصرف النظر عما إذا كانوا متفقين أو غير متفقين معه. أتمنى له كل النجاح في مشاريعه المستقبلية.

تؤيد المكسيك القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، إدراكاً منها للحاجة الملحة إلى أن يعتمد مجلس الأمن تدابير لمعالجة الحالة المتدهورة ميدانيا في جميع المناطق والتحديات التي تمثلها بعد كل هذه السنوات الطويلة والمحاولات المحبطة لتحقيق الاستقرار في الصومال وقدرهما على الاستمرار كدولة مستقلة.

ونعتقد اعتقاداً جازماً بأن تبني نهج شامل إزاء الصراع هو السبيل الوحيد لكي نتمكن من تهيئة الظروف المؤاتية للسلام في الصومال ولإنهاء أعمال العنف الواسعة النطاق ولعودة مئات الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم.

إن المكسيك تقدر المساهمة المهمة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تحقيق السلام والاستقرار في هذا البلد والالتزام الذي أظهرته حكومتا أوغندا وبوروندي.

إن الحالة الأمنية للموظفين الدوليين وموظفي المنظمة في الصومال قد ازدادت سوءاً بدرجة كبيرة. وتدين المكسيك الهجمات عليهم والتي أدت، للأسف، إلى وفيات كثيرة. وتعرب المكسيك عن قلقها العميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية والجرائم الخطيرة جداً التي تُرتكب ضد المدنيين وتؤكد مجدداً أهمية مكافحة الإفلات من العقاب.

إننا نناشد جميع الأطراف بصورة عاجلة لاحترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين. كما نحث الأطراف على المساهمة في تعزيز العملية السياسية واحترام الالتزامات المتفق عليها في اتفاق جيبوتي الذي يشكل الأساس لتسوية الصراع.

إن القرار الذي صدر اليوم يمثل خطوة أولية على طريق الإنشاء المحتمل لعملية حفظ سلام تحل محل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبهذا الخصوص، نحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي يطلبه القرار عن التقدم في الحالة السياسية والأحداث على الأرض باعتبار ذلك من الشروط الدنيا الضرورية لنشر عملية لحفظ السلام. كما سننتظر المعلومات التي ستقدمها إدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من السلطات المختصة إلى مجلس الأمن بشأن الجوانب ذات الأهمية الحاسمة لتنفيذ ولاية عملية حفظ سلام مستقبلية قد تعزز الاستقرار في الصومال بصورة حقيقية.

وتشدد المكسيك على أهمية أن تكثف البلدان المجاورة وبلدان المنطقة جهودها، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر للجماعات المسلحة في الصومال. وبهذا الخصوص، أؤكد مجدداً التزام بلادي بعملية السلام، وهو الأمر الذي سينعكس بالتأكيد على عمل المكسيك في رئاسة اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المتعلق بالصومال، وهو عنصر أساسي في الجهود التي تبذلها المنظمة لتوفير مناخ السلام والأمن الدائم.

**السيد قرمان** (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، قبل أن أعلل تصويت تركيا أود أن أضم صوتي إلى صوتكم وأصوات الآخرين في الإشادة بالسفير خليل زاد. لقد عرفناه سفيراً للولايات المتحدة لدى بغداد وعملنا معه عن قرب للتغلب على بعض التحديات الكبيرة التي كانت تواجه العراق في ذلك الوقت. وشرفنا بالعمل معه هنا. ولا يؤسفنا سوى أن مدة تزاملنا في عضوية هذا المجلس معه

كانت قصيرة جداً. سنتذكره باعتباره رجلاً يجمع بين حكمة الشرق والغرب.

تعلق تركيا أهمية كبيرة على التسوية الشاملة والدائمة للحالة في الصومال؛ ومن هنا تأتي مشاركتنا في تقديم قرار اليوم. ونرحب باتفاق جيبوتي للسلام. إنه يقدم الأساس لحل الصراع. إلا أنه يبقى المزيد مما يجب أن يقوم به الصوماليون أنفسهم.

إننا نثني على مساهمة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في السلام والاستقرار الدائمين هناك. ونقدر التزامات حكومتي أوغندا وبوروندي. كما أننا قلقون بشأن الحالة الإنسانية المتردية في الصومال. وبقاء هذه البعثة في الصومال هو أمر أساسي، ولكن يجب تعزيزها لكي تضطلع بولايتها بطريقة أكثر فعالية.

إن قرار اليوم يعكس تصميم المجلس على إنشاء عملية لحفظ سلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال كقوة تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي. ومن دون شك، سيؤثر التقدم المحرز في العملية السياسية والظروف الأمنية في الميدان على القرار الذي من المتوقع أن يتخذه مجلس الأمن في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ونحن نرحب بالطلب الذي يرد في هذا القرار والموجه إلى الأمين العام لإنشاء صندوق استئماني لتوفير الدعم المالي لبعثة الاتحاد الأفريقي إلى حين نشر عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وستشارك تركيا في مؤتمر المانحين الذي سيعقده الأمين العام وستعلن عن مساهمتها المالية.

إن القوات المسلحة التركية مستعدة، وفقا لأحكام هذا القرار، لتدريب حفظة السلام المحتملين من بعثة الاتحاد الأفريقي في تركيا، وذلك كما يرد في رسالة فخامة السيد عبد الله غول، رئيس جمهورية تركيا، الموجهة إلى معالي السيد بان كي - مون، والمؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

لقد قام المجلس بما يتوجب عليه من خلال اعتماده لقرار اليوم. وقد حان الآن الوقت لكي تستغل الأطراف في عملية جيبوتي هذه الفرصة لتهيئة الظروف التي ستؤدي إلى نشر عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة للممثل الخاص للأمين العام الهادفة إلى مواصلة إحراز تقدم في العملية السياسية.

**السيد بوتاغيرا** (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم أيضا إلى أولئك الذين أشادوا بالسفير خليل زاد. وقد يتساءل البعض عما إذا كان من انضم للتو إلى المجلس مؤهلا للإعراب عن هذه الإشادة، ولكنني أستطيع أن أؤكد لزملائي بأنني موجود في الأمم المتحدة منذ زمن، على الرغم من أنني حديث العهد في المجلس، وقد التقيت خلال عملي بهذا السفير. وقد عملنا معا في بعض أعمال مجلس الأمن التي تمس مصالحنا. ولذا فعندما أشيد به، فأنا أعني ما أقول. إنني أعرفه. وأخيرا، فيما يتعلق بهذه النقطة، أود أن أسجل تشجيعه ودعمه النشطين لحملتنا من أجل الانضمام إلى عضوية مجلس الأمن. وكما يرى، فقد نجحت الحملة، وأود أن أشكره على ذلك.

فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذ للتو، ترحب أوغندا باتخاذه وتود أن تشكر الولايات المتحدة وجميع الذين عملوا بجهد كبير لكي يعرض علينا هذا القرار اليوم. منذ بعض الوقت، وكلما سنحت لنا الفرصة للمشاركة من خارج المجلس في مناقشاته المفتوحة حول مسائل تتعلق بحفظ السلام، كانت أوغندا والاتحاد الأفريقي يحثان الأمم المتحدة دائما على الاضطلاع بمسؤوليتها وإنشاء قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال. ولذا فإننا سعداء جدا

لبلوغنا هذه المرحلة. وأود لذلك أن أشكر المجلس على اتخاذه لهذا القرار بالإجماع.

يتوخى القرار مرحلتين؛ إحداهما دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وكما يعلم أعضاء المجلس، تقوم أوغندا، إلى جانب بوروندي، بدور قيادي في هذه البعثة. وقد حافظنا على الوضع في الصومال دون التملص من مسؤولياتنا في حفظ السلام والأمن الدوليين، وذلك على الرغم من الصعوبات وعدم مساندة البلدان الأخرى لنا. وقد قمنا بذلك لأننا نؤمن بعدالة قضية السلام في الصومال وشدة أهميتها. ولذا بقينا هناك على أمل أن يتدخل المجتمع الدولي وأن يدعمنا. ولهذا السبب نرحب بهذا القرار، فهو لا يتوخى تعزيز البعثة كما هي وحسب، ولكنه يتوخى أيضا النظر في إنشاء قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في الصومال، وذلك في المرحلة المناسبة خلال ستة أشهر.

وبسبب وجود بعض الهواجس بشأن توقيت تلك المرحلة، أود أن أشدد على أن الحالة في الصومال فريدة وعصيبة جدا إلى درجة أننا إذا كان علينا أن ننتظر إعادة إرساء السلام بالكامل كشرط لازم لنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة فقد لا نتمكن أبدا من تحقيق ذلك الهدف. ما أقوله هو أنه ينبغي أحيانا للأمم المتحدة ومجلس الأمن المشاركة في صنع السلام أيضا. قد يكون وجود حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة حافزا للسلام. ولذا ينبغي لنا ألا نهاب وألا ننتظر إلى أن يصبح الوضع سلميا بالكامل. وفي الحقيقة، حين يكون الوضع سلميا لماذا ستُطالب الأمم المتحدة بالذهاب إلى هناك؟ ولذلك أود أن أثير تلك المسألة لكي نكون مدركين لها عندما يحين الوقت.

أخيرا، ترحب أوغندا بالمبادئ التوجيهية التي اتفقت عليها الأطراف في اتفاق جيبوتي للسلام في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وخاصة بأهمية المؤسسات واسعة النطاق والتمثيلية، التي يتم إنشاؤها من خلال عملية سياسية تكون شاملة للجميع في نهاية المطاف. إن المسؤولية عن السلام في الصومال تقع في النهاية على عاتق الشعب الصومالي. ولذا يمثل ذلك تحديا بالنسبة له. لقد قام المجلس بالتشجيع وتكلم، ولكن التحدي يتمثل في أن يقوم الشعب الصومالي بالتحرك سريعا وتوحيد صفوفه وإقامة مثل هذه المؤسسات. وبعد ذلك يمكن للمجتمع الدولي أن يأتي ليقدم له الدعم.

**السيد دباشي** (الجماهيرية العربية الليبية): السيد الرئيس، لقد عبرتم بكلماتكم البليغة عن مشاعرنا جميعا حيال السفير زلماي خليل زاد، ولذلك فإنني أؤيد ما قلتموه، وأشيد بمساهمة السفير خليل زاد في عمل المجلس، وأتمنى له كل التوفيق في حياته المقبلة.

باعتمادنا لمشروع القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) الخاص بالصومال اليوم نكون قد خطونا خطوة إيجابية هامة نحو إعادة السلام والاستقرار لهذا البلد الذي تمزقه الحرب منذ ما يقرب من عقدين. ونعتقد أن القرار الذي اعتمدناه للتو يضع القواعد للخطوات العملية التي سيقوم بها هذا المجلس للانخراط الفعلي في إحلال السلام في الصومال.

كنا نطالب منذ عدة شهور بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإنشاء قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لتحل محلها. ونحن سعداء اليوم أن المجلس قد وصل أخيرا إلى الاقتناع بوجاهة هذا الطلب، والقرار الذي اتخذناه اليوم يمثل خطوة عملية في هذا الاتجاه.

إن عدم الاستقرار الحالي في الصومال يجب ألا يكون باعثا لتردد بعض الأعضاء في دعم تنفيذ هذا القرار، وخاصة في ما يتعلق بنشر قوة تابعة للأمم المتحدة في الصومال. وعلينا أن نتذكر أن الأمم المتحدة قامت في السابق بنشر عمليات لحفظ السلام في مناطق أخرى لم تكن مستقرة،

وقامت تلك البعثات بعمل رائع وساهمت في إحلال السلام في تلك المناطق.

ونعتقد أن على المجلس ألا يكتفي باتخاذ هذا القرار، بل يجب متابعة تنفيذه وفقا للإطار الزمني المحدد. ويجب أن نبني عليه، وأن نبذل كل ما في وسعنا للدفع بالعملية السياسية في الصومال من خلال حوار شامل يضم كل الصوماليين بدون استثناء، وتشكيل حكومة وحدة وطنية وجيش وطني موحد. وعلينا أن نستفيد من الفرصة المتاحة حاليا، وأن نشرع بسرعة في تنفيذ هذا القرار، وأن نقدم الدعم لجهود الممثل الخاص للأمين العام، السيد ولد عبد الله، من أجل الدفع قدما بالعملية السياسية الجارية في الصومال، على أساس اتفاق جيبوتي.

**السيد تيندريبيوغو** (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): نود أن نشارككم، سيدي الرئيس، الإشادة بالسفير خليل زاد، والإعراب عن تمنياتنا الطيبة له في مساعيه في المستقبل.

وفيما يتعلق بالقرار الذي اتخذناه من فورنا، نود أن نشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على ريادته في إعداد مشروع القرار والمفاوضات بشأنه. كما تود بوركينا فاسو أن تشكر أعضاء مجلس الأمن، الذين وافقوا على اعتماد القرار بالإجماع.

يواجه المجلس منذ بعض الوقت مأزقا في الصومال: فكيف يكون التصرف بفعالية في حالة من الفوضى. وفي الوقت نفسه، أليس من الضروري أن نتصرف حكما لأن هناك حالة من الفوضى؟ والمجلس، باتخاذه القرار الحالي، إنما يرسي علامة هامة على الطريق المفضي إلى إنشاء عملية لحفظ السلام. وبوركينا فاسو اختارت أن تؤيد القرار بالرغم من أننا كنا نأمل لو أنه أعرب عن التزام أقوى من جانب المجلس ويتجاوز النية المعرب عنها في القرار حاليا. وبالرغم من ذلك، نرى أن القرار سيمكن من دعم ديناميكية العملية السياسية الجارية بصورة أوفى، لأنه يأخذ في الحسبان توصيات معينة للاتحاد الأفريقي، وهي بالتحديد التوصيات المتصلة بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ونشر عملية لحفظ السلام.

ونحن نتطلع إلى دراسة تقرير الأمين العام ويحدونا الأمل أيضا في أن يتمكن المجلس على وجه السرعة من التوصل إلى قرار قوي بإنشاء عملية. وفي الوقت الحاضر، ندعو المانحين إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الخاص المنشأ لدعم جهود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على امتناننا لقوات أوغندا وبوروندي التي تشارك في بعثة الاتحاد الأفريقي ودعمنا لمهمة السيد أحمدو ولد عبد الله، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن بتعليل للتصويت بصفتي ممثل فرنسا.

إن فرنسا تؤيد تأييدا كاملا القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) وترحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار بالإجماع. كما أود أن أشكر السفير خليل زاد على الدور الحاسم الأهمية الذي اضطلع به في المفاوضات بشأن النص.

إن التقاعس عن العمل ليس خيارا بالنظر إلى المأساة التي تواجه الشعب الصومالي. وفي ذهننا بصفة خاصة حالة ملايين الأشخاص الذين يعتمدون حاليا على المعونة الدولية، وحالة تلك الموجات من النازحين الذين يفرون من العنف ويجدون أنفسهم في أخطر الظروف على طريق أفغوي.

ومن ناحية أخرى، فإن اتخاذ قرار بإنشاء عملية لحفظ السلام قبل تهيئة الظروف السياسية والأمنية اللازمة سيكون بمثابة رغبة في أخفاق ذوي الخوذ الزرق وفي بعث أمل كاذب لدى أكثر السكان شعورا بالروع في أفريقيا.

ومع ذلك، كنا سنرتكب خطأ لو التزمنا بشكل أعمى بنشر عملية لحفظ السلام في تاريخ تعسفي.

إن النهج المرسوم في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) يمكننا من توجيه رسالة سياسية قوية ومن بدء اتخاذ إجراء ملموس في الصومال نفسه في نفس الوقت. ويوجه القرار رسالة سياسية جديدة وواقعية مفادها أن مجلس الأمن على استعداد من حيث المبدأ لإنشاء عملية لحفظ السلام حالما يتم الوفاء بالشروط اللازمة. والقرار واضح للغاية بشأن هذه النقطة. كما أنه واضح للغاية بتحديد أنه سيتعين على المجلس أن يتخذ قرارا لاحقا حالما يتم الوفاء بتلك الشروط. وبطبيعة الحال، سيتخذ ذلك القرار استجابة للتطورات السياسية والأمنية المستجدة في الحالة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى أن يقدم الأمين العام في نيسان/أبريل تقريرا مفصلا يهيئ مجلس الأمن لاتخاذ قرار عند تلك المرحلة.

وثمة تطورات رئيسية. فقد انسحب الجيش الإثيوبي الآن من مقديشو. وبعد استقالة الرئيس يوسف في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، تقرر إجراء انتخابات رئاسية في ٢٦ كانون الثاني/يناير. والمخاطر كبيرة، ولكن الأمر البالغ الأهمية هو أن تغتنم الأطراف الصومالية الفرص السياسية المتاحة أمامها لتنفيذ اتفاق جيبوتي تنفيذا كاملا، وجعله اتفاقا شاملا تماما، ومتابعة الحوار السياسي وبدء العمل على تحسين الأمن في مناطق بعينها.

إن القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) يمكّن مجلس الأمن من العمل الآن على الفور لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونود هنا أن نشيد على وجه الخصوص بأوغندا وبوروندي على جهودهما. كما أن القرار يمكن من دعم القوة الأمنية المشتركة التي أنشئت بعد اتفاق جيبوتي.

والقرار يدعو الأمين العام إلى أن ينشئ صندوقا استئمانيا وإلى تنظيم مؤتمر للمانحين لتوفير موارد إضافية، فضلا عن إنشاء مجموعة عناصر للدعم اللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في ١٩ كانون الأول/ديسمبر. ويمكن القيام بكل هذا العمل وينبغي القيام به على وجه السرعة، وبروح من الشفافية، وبطبيعة الحال، مع الاحترام الكامل لمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالميزنة.

لقد اختار مجلس الأمن أن يتصرف في الصومال وقبالة ساحل الصومال. ففي البحر، ومن خلال القرارين ١٨٤٦ (٢٠٠٨) و ١٨٥١ (٢٠٠٨)، فإن مكافحة القرصنة عملية مستمرة الآن وبشكل فعال، بالمشاركة الملحوظة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأخرى. وفي البر، ينص القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) على عدد من الخطوات التي يتعين أن تترجم إلى حقيقة واقعة. وسواء كنا نتكلم عن التدابير المالية التي ذكرتها من فوري أو تعيين ممثل خاص للأمين العام معني بالصومال، فإن كل هذه أدوات لمساعدة الصوماليين على الوفاء بوعد اتفاق جيبوتي بإعادة السلام إلى الصومال في نهاية المطاف.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

**السيد دوالي** (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس وأن أهنئكم على القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ بالإجماع في ظل رئاستكم. كما أعرب عن امتناننا لجميع أعضاء مجلس الأمن على تصويتهم بالإجماع تأييدا للقرار.

ونعتقد أن القرار خطوة في الاتجاه الصحيح في الوقت الحاضر في محاولة معالجة الحالة المعقدة في الصومال، مع مراعاة أن تلك الحالة المعقدة تتطلب اتخاذ تدابير ليست فعالة فحسب، بل عاجلة أيضا. والمطلوب هو اتخاذ نهج كلي وشامل نحو معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في الصومال،

المستمرة قرابة ٢٠ عاما، وتشمل الآن أعمال القرصنة قبالة الساحل الصومالي، والتي اتخذ مجلس الأمن بالفعل الإجراء اللازم بشأنها، ومرة أخرى بالإجماع.

كما أشعر بالامتنان للبيانات الحكيمة للغاية التي أدلى بها أعضاء المجلس، بدءا بزميلي ممثل الولايات المتحدة. وأود أن أهنئه وأن أعرب عن الأسف لأنه سيغادرنا.

أود أن أشكر أيضاً الآخرين جميعاً، الذين ذكروا بدافع إيجابي أنه من الضروري أن تنتشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في أسرع وقت ممكن – حالما يسمح الوقت والعوامل الأخرى بذلك. لكنني أعتقد، كما ذكر زميلاي، ممثلا أوغندا وتركيا، أنه إذا ما جعلنا إحلال السلام والاستقرار شرطا لازما قبل أن تبدأ عملية الأمم المتحدة، فإن ذلك قد يستغرق أكثر من ١٠ سنوات أخرى.

يحاول الصوماليون تنفيذ اتفاق جيبوتي. وكالمعتاد، تظهر دائماً مشاكل كلما أُريد تنفيذ اتفاق معقَّد كهذا. وإذا كنّا سننتظر حتى يصبح كل شيء في موضعه، فإنني أعتقد أن القطار سيفوتنا، وأن الصومال سيبقى غائباً عن المجتمع الدولي إلى الأبد.

أود كثيراً أن أشكر المجلس على هذا القرار، الذي نعتقد أنه قرار جيد يمنحنا الأمل بالمستقبل.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرَجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرَج في جدول أعماله. وسيُبقي المجلس هذه المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.